

## أخوض الانتخابات مستقلاً مستعيناً بالله وبالشرفاء وكل من يؤمن بالحلول والأفكار التي نقدمها على الصعيد الوطني أو السياسي

# عبدالله الأنبيعي للوسط؛

# الصوت الواحد شر لا بد منه

حاوره : رياض عواد

احتمدت المنافسة في انتخابات مجلس الأمة الكويتي 2020 والمقرر لها بعد غد السبت الموافق 5 من ديسمبر ، وهذه الانتخابات ليست كغيرها من الانتخابات السابقة حيث تجري في إجراءات استثنائية لم تحدث من قبل وذلك بسبب انتشار فيروس كورونا والاشتراطات الصحية المحلية والعالمية والمتابع لهذه الانتخابات يرى وجود عدد كبير من الوجوه الشابة التي دخلت معترك الانتخابات وهم على يقين بانهم ليسوا بصيوف شرف إنما سيكون لهم تواجد في المجلس القادم وذلك لعدة أسباب منها عدم ترشيح 7 نواب من مجلس 2016 وهو يمثل 15% من عدد نواب المجلس السابق وبالإضافة الى رغبة كبيرة من الناخبين في التغيير ، وتستضيف «الوسط» اليوم أحد الوجوه الشابة المثقفة والطموحة في الدائرة الثانية المرشح عبدالله تركي الأنبيعي حيث جاء هذا الحوار للتعرف على اولوياته وأسباب ترشيحه

• ما توجهاتك وأسباب دخولك الانتخابات؟

أخوض الانتخابات مستقلاً مستعيناً بالله أو لا ثم جميع الشرفاء من أبناء هذا البلد وكل من يؤمن بالحلول والأفكار التي نقدمها على الصعيد الوطني أو السياسي. وقال إن مجلس 2016 خذل المواطنين بسبب الفردية والتهام النواب بكثير من ترشق الأيديولوجيات والخلافات السياسية والانتخابية، كما أن كثيراً من الاستجوابات استخدمت بشكل سيئ وإن كانت حقاً ومشروعة. لكن تمت الإساءة لهذه الإدارة ما أدى إلى ضعف الأسلوب الرقابي. وذكر أن النائب الذي يعترض على كل شيء أو يطرح الفكرة بكل الوزراء لأنه معارض يفقد تعامل الحكومة خاصة في ملف كورونا وفي أنه في حالة الاستجوابات يكون النائب بمنزلة الحكم والقاضي ويعتبر قاضياً يحكم ويجب أن يحكم بالعدل. وأكد إيمانه التام بنظام القوائم النسبية، وساقوم بالمساهمة في أي تعاون في مجلس الأمة للابتعاد عن نظام الصوت الواحد، كما أن تعامل الحكومة خاصة في ملف كورونا وفي الجانب الصحي والعمل الجماعي كان راعياً خاصة أول شهرين. وبين أن قانون الضمان المالي في ظاهره يدعم الشباب وفي باطنه العذاب ودعم التجار وكبار المثقفين، داعياً في الوقت نفسه إلى إنشاء قانون لإنشاء غرفة تجارة وصناعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإلى تقاصيل القلاء:

• نادت بـالإصلاح الاقتصادي للدولة ماذا تقصده به؟ وكيف تحقق؟

هو ضرورة الانتقال من سياسة الدولة الربعية إلى سياسة دولة الشراكة، مبيناً أن هذا الانتقال يمثل الإصلاح السياسي الحقيقي الذي سترتب عليه حل الكثير من المشكلات دون إرقاق الميزانية العامة وبشكل نوعاً من رفع مستوى دخل الفرد الكويتي من خلال الشراكة التي تجمع بين كل المواطنين من خلال الائتلافات العامة.

• وهل الشراكة بتنظرك ستحل مشاكل المواطنين؟

الشراكة ستحل مشكلة المواطنين وتوفر من ميزانية المواطنين، لافتاً إلى ضرورة تأسيس شركة لإعادة تدوير مشكلة إطارات ربة، لتقوم هذه الشركة بخطط المصانع والأسفلت ويكون هناك أكثر من فائدة لذلك هناك الطرق وحماية البيئة ولجذب المواطن أيضاً من خلال اكتتابه في هذه الشركة.

• وما الفوائد التي ستعود على المواطن؟

فوائد هذا الأمر تتعدد ويتم حل العديد من المشكلات، مضيفاً أن أحد الحلول الأخرى هو شركة البريد وما يترتب عليه تسريع عجلة القضايا في المحاكم ويترتب عليها توفير فرص وظيفية أخرى.

• وكيف تنظر إلى قضايا الفساد؟

قضايا الفساد فقال الأنبيعي نحن بحاجة إلى حلول جذرية لمحاربة الفساد، واللجوء إلى تقليص الدورة المستندية ما يترتب عليها من تجفيف لمناخ الفساد ومن سهولة وتخفيف على المواطنين من البيروقراطية الحكومية والأعباء الكثيرة التي يعانى منها المواطنون وحاجتهم إلى النواب لأخذ حقوقهم الطبيعية التي من المفترض أخذها كحقوق مكتسب بدلاً أن يتم أخذها بسبب واسطة أو تفضل النواب أو الوزراء أو المنتخبين على المواطنين.

وأكد الأنبيعي أنه سترتب على ذلك إصلاح جذري وهو صفاء أذهان الناخبين وحسن اختيارهم لمن يطور الكويت ويدعم تنميتها بشكل أفضل.

• تحدثت عن الإصلاح السياسي فكيف ترى السبيل لذلك؟

موضوع الإصلاح السياسي أكد الأنبيعي أنه من الضروري إقرار قانون القوائم النسبية، متطلعاً إلى العمل الجماعي الحقيقي وأن يكون اختيار الناخب مبنياً على أساس البرامج الانتخابية وليس معايير القبيحة والحزب أو التيار وإنما يكون هناك انتماء وطني لتبني الأفكار والإصلاحات والأفكار الوطنية الأكثر اقناعاً على تنمية البلد، وأن ينصب القوائم من خدمة البلد، وما تستطيع القوائم النسبية من تكوين أغلبية داخل البرلمان وليس تجمعات تحمي تكتلاتها كما هو حاصل الآن.

• وماذا عن المنظومة الصحية وخاصة

العلاج بالخارج؟

وبشأن المنظومة الصحية اقترح تأسيس المستشفيات الصحية ليستفيد منها المستثمر المدير وهو الدولة ويكون هناك اكتتاب عام لتعالج هذه المستشفيات التخصصية الكثير من الإشكاليات وأيضاً حاجتنا إلى الابتعاث في الخارج وتوفير المال على الدولة وترفع من جودة الكوادر الوطنية وتوفير الخبرات، وجلب السياحة الخارجية العلاجية التي تخدم البلد كمصدر دخل جديد.

أما العلاج بالخارج يشوبه الفساد والحكومة تترك الفساد الحاصل في العلاج بالخارج، والمنح الخارجية وفي الكثير من مواطن الهدر التي نعانيها في موازنتنا وتلجأ إلى فرض الضرائب على المواطن الذي يدفع أيضاً ضريبة سوء إدارة الملف التعليمي ولجوء المواطن إلى المدارس الخاصة هو نوع من دفع الضريبة.

• ما رؤيتكم للحديث عن فرض ضرائب على المواطنين؟

وتساءل الأنبيعي كيف يتم مطالبة المواطنين بدفع الضريبة ونحن نعاني من سوء إدارة الملف التعليمي حيث يتجه أبناءنا إلى المدارس الخاصة وكذلك ندفع ضريبة تردى الملف الصحي بالذهاب إلى العلاج بالخارج، وكيف يتم دفع الضريبة ونعاني من تصليب سيارات المواطنين جراء الطرق السيئة، ونعاني من نقص السياحة والمواطن يلجأ إلى الدول القريبة للترفيه.

• ما رأيكم بالحد من رغبة الكويت وارثائها والسمو إلى كل ما يخدم هذا البلد، ونسعى إلى تحقيق كل هذه الامنيات التي لا تكون إلا من خلال وجود عمل جماعي يفترض أن يتم الاجتماع عليه من أول ولكن عندما يشوب الاستجابات الكثير هذا الوطن العزيز.

• ما تقييمك لمجلس 2016؟

هذا مجلس خذل المواطنين بضعف الإنتاج في المجلس بسبب الفردية والتهام النواب بكثير من ترشق الأيديولوجيات والخلافات السياسية والانتخابية، والأهم بالنسبة لي أن تركز فكرة الإنجاز والتشريع، والمجلس يجب أن يكون تشريعياً بشكل متوازن مع الجانب الرقابي، وكثير من الاستجوابات استخدمت بشكل سيئ وإن كانت حقاً ومشروعة لكل نائب بتقديم الاستجوابات وعندما تتم الإساءة لهذه الإدارة يكون هناك ضعف لأسلوب الرقابة وضعف للجانب الرقابي.

• هل الاستجوابات حققت أهدافها المروجة من تقديمها؟

نحن لا ننازع حق النائب بالإفادة والمشروعة والحققة وواجب استخدام الإدارة في حال مواجهة أي نوع من أنواع الفساد، ولكن عندما يشوب الاستجوابات الكثير من النزعات الشخصية أو الانتخابية أو الانتقامية هنا تضعف هيبة الإدارة، وكنا نرى العديد من الاستجوابات التي تشوبها الشبهات، ولكن ما نهدف إليه هو احترام أداة الاستجواب واستخدمها بالطريقة الصحيحة وبعد النظر لمشاهدة النتائج المطلوبة من استخدام هذه الإدارة الدستورية، والانتقال من المصلحة الشخصية إلى العمل الجماعي.

• وما موقفك من استجوابات المجلس السابق؟

كل استجواب لبيد موقف على حدة فيها، وكل استجواب لنا موقف مختلف، من يعترض على كل شيء أو يطرح الفكرة بالجميع لأنه معارض هذا يفقد سياسة الإنصاف والعقلانية، وهو قد يكون يريد أن يطرب من يجب سماع الصوت للمعارض، وأعتقد أنه في الاستجوابات يكون النائب بمنزلة الحكم والقاضي ويحكم من هو المخطئ ومن هو المصيب، ويعتبر قاضياً يحكم ويجب أن يحكم بالعدل.

• وماذا عن التركيبة السكانية؟

بشأن تعديل التركيبة السكانية وما تتطلبه من تخفيف الأعباء على كامل الميزانية العامة التي بها 54% من مصروفات الميزانية العامة التي يتم إنفاقها على الرواتب بما يعادل 11 ملياراً و800 مليون دينار، فمن المفترض تقليص نسبة الـ 88% الموجودة في القطاعات الحكومية وتوجيهها إلى القطاع الخاص والعمل الحر ودعمها تمكينها في القطاعين الخاص والأعمال الحرة وفي حال



عبدالله الأنبيعي

◆ نحن بحاجة إلى حلول جذرية لمحاربة الفساد واللجوء إلى تقليص الدورة المستندية ما يترتب عليه تجفيف منابعه

◆ مجلس 2016 خذل المواطنين بضعف إنتاجيته والأداء الفردي وانشغال النواب بالترشق والخلافات السياسية والانتخابية

◆ تأسيس المستشفيات والمراكز الصحية ليستفيد منها المستثمر المديروهو الدولة ويكون هناك اكتتاب عام عليها

◆ ضرورة الانتقال من سياسة الدولة الربعية إلى سياسة دولة الشراكة

• ما رأيك في صندوق المشاريع الصغيرة؟

بلغت الأرقام، صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يكاد يحتل 5% من مشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا يكاد يحتل الصندوق نسبة كبيرة تتبني هذه المشروعات وهو ممول لـ 400 مشروع فقط، وفي إدارة المشاريع الصغيرة في منطقة الصديق، هناك 9 آلاف مشروع مسجل، ناهيك عن الإدارات الأخرى، والأصل في وجود الصندوق هو توفير التمكين وليس التمويل ويجب أن يمكنني من إعطائي أرضاً وبعض المميزات في المشتريات الحكومية والمناقصات، وهذا تم التوجه به بالحل إلى السجل الوطني والذي يتبنى تقديم الكثير من المميزات للشباب الوطني، وهذا الأمر أقره وقمنا به وسعيماً بها عن طريق مجاميع الضغط، وكذلك تعديل قانون المناقصات، وسنراقب تطبيق هذا الأمر ونحاسب في

• هل من أولوياتك قوانين تخدم شريحة الشباب وتحقق طموحهم؟

أنا صاحب مشروع صغير والامس معاناة كبيرة وجرئت المعاناة والضعف التشريعي لحماية الشباب وتمكين الاستثمارية مثل غلاء الإعلانات بالمشاريع وغلاء الإجراءات في المناطق الصناعية والتجارية وعدم إتاحة الفرص لهم وتحركنا على تمكين الشباب، وقد حققنا الإنجازات في العمل الجماعي واجتمعنا بهذا الفريق وحققتنا النتائج.

• هل من أولوياتك تحسين دور الشباب الكويتي في القطاع الخاص والدعم الحكومي الموجه لهم؟

كثير من الأمور يعاني منها الشباب الكويتي وخاصة خلال جائحة كورونا، لكن ملف الحلول الاقتصادية الذي تم تقديمه وفشل فشلاً ذريعاً في حماية الشباب وصيانة مصالحهم ومستقبلهم وهدم الكثير من طموحات الشباب سواء كويتيين بلارواتب أو أصحاب مشاريع بلا مبيعات وعدم تقديم حلول واقعية لهم ومجرد تشكيل لجان من غير إيجاد حلول فعلية لهم، وهناك الكثير ممن استغل ذلك اعلامياً من الجانبين النيابي والحكومي واستغلوا أزمة ومعاناة الشباب ولم يقدموا لهم حلولاً بل فقط اعلتوا المنابر، وعندما قدمنا الحلول كانوا يستمعون لها ولا يأخذون بها ولكنهم أخذوا يقليل من هذه الحلول ولم يأخذوا جل ما قمنا بتقديمه لإنقاذ الشباب والانتقال لسياسة التمكين والاستمرارية.

جذري للمواطنين يلامس حياتهم اليومية، والكثير من الأزمات مفتعلة ويتم استقراض المواطنين بها.

• هل ترى أن التعاون بين السلطتين كان مفيداً؟

قال الأنبيعي المادة 50 من الدستور تنص على فصل السلطات مع تعاونها وهذا واجب أن يكون في مساعدة الحكومة وتسهيل التشريعات التي يحتاجها في الجانب التنموي والجانب الشعبي وما نحتاجه وما يهتما في القادم من الأيام هو التعاون في الجانب الجيد من الحكومة وليس كل ما تطالب فيه الحكومة، وإذا طالبت الحكومة بأمر سيئ وضد مصلحة المواطنين فسنبوجهها ونقف في وجهها ووقفاً شرساً، والشراسة تتحول إلى توافق في حال كان هناك أمر لمصلحة المواطنين وتسهيل التشريعات، وأسلوب عمل الحكومة يشوبه الكثير من الفردية وقد ترى الفردية في وزارة واحدة بين الإدارات، وقد تعطل ملفات التنمية بسبب فردية العمل الحكومي والعمل البرلماني كذلك لا يعنى من شائبة الفردية والتي تعطل أي وتيرة للإنجاز، والمشروعات وهو ممول لـ 400 مشروع فقط، الجماعي والإنجاز.

• ما رأيك بالأداء الحكومي خلال أزمة كورونا؟

قال الأنبيعي تعامل الحكومة وخاصة في ملف كورونا وخاصة بالجانب الصحي والعمل الجماعي كان جيداً خاصة في أول شهرين ومشاهدتنا لظهور الوزراء في الميدان وإشراك الميدانيين في الكثير من الحلول وكذلك الجانب التطوعي، والكويبيون ليس غريباً عليهم تكاتفهم فترة الأزمات، ولكن لن يطول هذا الأمر مع الأسف، وعدم استمرارية الإنجاز بسبب الرجوع للفردية المعتادة لإدارة الملفات الحكومية وبروز دور كل شخص في مكانه وننتقل بسياسة تحمل المسؤولية لكل شخص وكل شخص يتحمل المسؤولية، والتي أسسها 400 شاب ومفاجئة ولا تعذر الحكومة خاصة بالأزمات وخاصة عندما تم جلب الكمادات وتكديسها بالمخازن، وهناك نسبة كان يفترض التحفظ عليه مراعاة الجانب الصحي ولكن ما كنا بحاجة والحاجة الأساسية. وعن أزمة البصل يحق لي الفخر أنني أحد مؤسسي شركة الجودة والتي أسسها 400 شاب كويتي وساهمت باحتواء أزمة البصل وعندها انتهت أزمة البصل خلال أسبوع واحد بسبب تقديم الحلول الجذرية التي عملنا عليها منذ سنوات، ومنذ 2017 أطلقنا شركة الجودة لتوفير وتقديم الحلول التسويقية والدراسات، واليوم انتقلنا من سياسة تقديم الحلول وجلبنا 500 طن من البصل وتم احتواء الأزمة ومحاربة مافيا سوق الخضار، ونحن نتحدث عن تقديم حل



الأنبيعي متحدداً للزميل رياض عواد